الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4891 | الأحد | 25 ذي القعدة 1445 هـ | 2 يونيو 2024 م | السنة السابعة عشرة

منظمات دولية تحذر من تفشي المجاعة في السودان

تجدد المعارك بين الجيش و«الدعم السريع» في الفاشر

«وكالات» : قال شهود عيان إن اشتباكات بالأسلحة الثقيلة والخفيفة تجددت، أمس السبت، بين الجيش السوداني والحركات المسلحة المتحالفة معه من جهة ضد قوات الدعم السريع في الأجزاء الجنوبية والشرقية من مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور، نقلا عن وكالة أنباء «العالم العربي».

وكان الهدوء عاد إلى مدينة الفاشر في اليومين الماضيين بعد أن تراجعت وتيرة المعارك البرية، حيث بات الجيش وقوات الدعم السريع يعتمدان على تبادل الضربات المدفعية.

وأبلغ الشهود بسماع دوي انفجارات قوية وتبادل لإطلاق النار جنوب وشرق المدينة مع تصاعد كثيف لأعمدة الدخان.

وذكر أحد السكان إن الناحية الشمالية من مدينة الفاشر تشهد هدوءا حذرا بعد أن كانت قد شهدت معارك ضارية في الأيام القليلة الماضية.

ونوّه إلى أن شبكات الاتصالات والإنترنت غير متوفرة في معظم أنحاء الفاشر مع استمرار انقطاع التيار الكهربائي.

وأضاف أن موجات النزوح من مدينة الفاشر تتزايد بشكل يومي جراء المعارك هناك، حيث يضطر المواطنون إلى استخدام الدواب، وبعضهم راجلون في رحلات الخروج من المدينة.

وحذرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أن القتال في الفاشر قد أدى إلى فرض «ضغوط لا تطاق» على مئات الآلاف من السكان وعلى الموارد الضئيلة في المدينة.

وأضافت في بيان عبر منصة «إكس» في وقت سابق السبت: «يجب الحفاظ على حياة المدنيين، ويجب أن تتمكن المنظمات الإنسانية من توفير الإمدادات الحيوية لهم».

وشدد البيان على أن المستشفيات والأسواق وإمدادات المياه وغيرها من الخدمات المدنية الأساسية «ليست هدفا».

وتفرض قوات الدعم السريع حصارا على مدينة الفاشر في مسعى للسيطرة عليها بعد أن أحكمت قبضتها على 4 مدن في إقليم دارفور من أصل 5 مدن، وسط تحذيرات دولية وإقليمية من اجتياح المدينة التي تؤوي ملايين النازحين الذين فروا من مدن الإقليم المضطرب جراء الصراع.

واندلع الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في 15 أبريل من العام الماضي بعد خلافات حول خطط لدمج الأخيرة في الجيش في إطار عملية سياسية مدعومة دوليا كان من المفترض أن تنتهي بإجراء انتخابات.

من ناحية أخرى حذرت 19 منظمة إنسانية دولية، الجمعة، من حدوث مجاعة وشيكة في السودان، إذا ما استمرت أطراف الصراع في منع الوكالات الإنسانية من تقديم الإغاثة للسكان.

جاء ذلك في بيان مشترك وقع عليه رؤساء 19 منظمة إنسانية عالمية، 12 منها أممية، وفق ما ذكره موقع أخبار الأمم المتحدة.

ودعت الوكالات الإنسانية الأطراف المتحاربة إلى حماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية واعتماد وقف لإطلاق النار على مستوى البلاد.

وفي مؤتمر صحفي بجنيف، قال متحدث مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) يانس لاركيه، إن المجاعة في السودان من المرجح أن تترسخ في أجزاء كبيرة من البلاد، حيث سيفرُّ المزيد من الناس إلى البلدان المجاورة، وسيتعرض الأطفال للمرض وسوء التغذية، وستواجه النساء والفتيات مزيدا من المعاناة والمخاطر.

وأكد المتحدث الأممي أن نحو 18 مليون شخص في السودان يعانون بالفعل من الجوع الشديد، ويعاني 3.6 ملايين طفل من سوء التغذية الحاد، وفق البيان.

ورغم الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في السودان، لا يزال عمال الإغاثة يواجهون عوائق منهجية وحرمانا متعمدا من الوصول لطالبي المساعدة من قبل أطراف النزاع، وفقا للبيان المشترك للوكالات الإنسانية.

وشدد لاركيه، على أن التنقلات عبر خطوط النزاع إلى أجزاء من العاصمة الخرطوم وإقليم دارفور وولاية الجزيرة وإقليم كردفان، توقفت منذ منتصف ديسمبر.

وأوضح أنه في مارس وأبريل من العام الجاري حُرم ما يقرب من 860 ألف شخص من المساعدات الإنسانية في تلك المناطق.

وأضاف لاركيه، أن ظروف توصيل المساعدات سيئة وخطيرة للغاية، وشدد على أن عمال الإغاثة يتعرضون للقتل والإصابة والمضايقات، بينما يتم نهب الإمدادات الإنسانية.

وأشار البيان إلى أن إغلاق معبر أدري الحدودي، من تشاد إلى غربي دارفور، في فبراير الماضي، أدى إلى خفض إيصال المساعدات في دارفور (غرب) إلى مستوى هزيل.

وعبرت المنظمات عن قلقها إزاء انخفاض مستويات التمويل للاستجابة للأزمة، ودعت الجهات المانحة إلى الوفاء بشكل عاجل بالالتزامات التي تعهدت بها في المؤتمر الإنساني الدولي للسودان الذي جرى في باريس في 15 أبريل الماضي.

وأوضح البيان، أنه بعد مرور ما يقرب من 5 أشهر من العام الجاري، لم يتم تمويل النداء الإنساني لداخل السودان البالغ 2.7 مليار دولار إلا بـ16%.

ومطلع فبراير الماضي، أطلقت الأمم المتحدة نداءً لجمع 4.1 مليارات دولار؛ لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسودانيين داخل وخارج البلاد.

وأوضحت الأمم المتحدة أن ميزانية خطة الاستجابة لعام 2024، المقدرة بـ4.1 مليارات دولار، تهدف إلى دعم نحو 17.4 مليون شخص في السودان والمنطقة، منها 2.7 مليار دولار لمساعدة 14.7 مليون شخص داخل البلاد، و1.4 مليار دولار تستهدف نحو 2.7 مليون شخص في 5 دول مجاورة.

ومنذ منتصف أبريل 2023 يخوض الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) حربا خلفت نحو 15 ألف قتيل وأكثر من 8 ملايين نازح ولاجئ، وفقا للأمم المتحدة.

من الفاشر في دارفور

تواصل هجمات الحوثي.. و«البنتاغون» يمدد انتشار حاملة طائرات و3 سفن بالبحر الأحمر

الحاملة «يو إس إس دوايت دي أيزنهاور»

«وكالات» : ستبقى المجموعة الضاربة لحاملة طائرات تابعة للبحرية الأمريكية – والتي شنت منذ أشهر ضربات حاسمة ضد الحوثيين في اليمن لحماية السفن العسكرية والتجارية في البحر الأحمر وخليج عدن– في المنطقة لمدة شهر آخر على الأقل، حسب ما أفاد مسؤولون أميركيون.

وأعلنت القيادة المركزية الأمريكية «سنتكوم»، مساء الجمعة، أن الحوثيين في اليمن أطلقوا صاروخين باليستيين مضادين للسفن، وطائرة دون طيار فوق خليج عدن، و4 طائرات مسيرة فوق البحر الأحمر. وأفادت في بيان على حسابها في «إكس» بأن القوات الأمريكية دمرت 3 طائرات مسيرة أطلقت فوق البحر الأحمر وسقطت واحدة في البحر.

هذا ووقع وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، الأمر الأسبوع الماضي بتمديد انتشار السفن الأربع للمرة الثانية، بدلا من إعادة الحاملة «يو إس إس دوايت دي أيزنهاور» وسفنها الحربية الثلاث إلى البلاد. ويعني القرار أن البحارة والجناح الجوي للحاملة لن يعودوا إلى البلاد حتى منتصف الصيف، وفقا للمسؤولين الذين تحدثوا بشرط عدم الكشف عن هويتهم لأنهم يناقشون قرارا لم يتم الإعلان عنه. ورفض المسؤولون تقديم تواريخ محددة.

ويستمر النشر العادي للسفن لمدة 7 أشهر تقريبًا، وقد غادرت السفن ميناءها الأصلي في نورفولك بولاية فيرجينيا في أكتوبر.

ووافق أوستن على الأمر الأول بتمديد انتشارهم منذ حوالي أربعة أسابيع. وكان أوستن يفكر في قرار التمديد الإضافي لبعض الوقت.

ويضغط قادة البحرية بشكل دوري لإعادة السفن إلى الوطن من أجل الحفاظ على جدول الإصلاح ومنح البحارة فترة الراحة اللازمة. بيد أن قادة القيادة المركزية الأمريكية جادلوا منذ فترة طويلة بأن وجود حاملة طائرات في المنطقة أمر بالغ الأهمية للأمن الدولي، لاسيما ردع إيران.

وفي الأشهر الأخيرة، لعبت السفن دورًا حاسمًا في حماية السفن التجارية والعسكرية من تصاعد كبير في الهجمات في البحر الأحمر وخليج عدن من قبل الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن.

ويقول المسؤولون إن الالتزام البحري الأميركي الكبير بالمنطقة يرسل إشارة قوية إلى صناعة الشحن التجاري مفادها أن السفن يمكن أن تحصل على الحماية أثناء سفرها عبر طريق العبور الحيوي عبر البحر الأحمر، من قناة السويس إلى مضيق باب المندب.

ويمر حوالي 12 في المئة من التجارة العالمية عادة عبر الممر المائي الذي يفصل بين إفريقيا وشبه الجزيرة العربية، لاسيما النفط والغاز الطبيعي والحبوب وكل شيء من الألعاب حتى الإلكترونيات.

جونسون عن محاكمة ترامب: النخب الليبرالية مرعوبة من شعبيته

«وكالات» : أكد رئيس الوزراء البريطاني الأسبق بوريس جونسون، أن فوز الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب رئاسة ثانية أصبح «أكثر احتمالاً وليس أقل احتمالاً» بعد إدانته في قضية دفع أموال لشراء صمت ممثلة أفلام إباحية.

وقال جونسون في صحيفة «ديلي ميل»، إن المحاكمة بمثابة «اعتداء على ترامب بسلاح آلي على غرار أسلوب العصابات»، وفق وكالة الأنباء البريطانية، بي ايه ميديا.

وأكد جونسون، أنه «كان بإمكان الكتلة الضخمة من الناخبين الأمريكيين رؤية ما أعتقد أنه كان يحدث بالفعل، لقد كانت النخب الليبرالية مرعوبة من شعبية ترامب المستمرة وقدرته على التواصل مع الناخبين، كانوا يستخدمون أي شيء يمكنهم العثور عليه لعرقلة حملته».

مفاجأة في اليوم الثالث للتسجيل الرئاسي الإيراني

.. ترشح حقانيان مرافق المرشد خامنئي

«وكالات» : في اليوم الثالث من تسجيل المرشحين للفترة الرابعة عشرة للانتخابات الرئاسية الإيرانية، فاجأ العضو البارز في مكتب المرشد الإيراني، علي خامنئي، ومرافقه، وحيد حقانيان، الجميع بالحضور في مقر الانتخابات، وقام بالتسجيل لخوض الانتخابات الرئاسية.

وبدأ اليوم الثالث من التسجيل عند الساعة الثامنة صباحا في مقر الانتخابات بوزارة الداخلية الإيرانية، ورغم أن الشخصيات السياسية عادة ما تتوجه إلى وزارة الداخلية في الصباح الباكر وتقوم بالتسجيل، إلا أن وكالة مهر للأنباء ذكرت أن الصحافيين كانوا ينتظرون، وكأن هناك أنباء خلف الكواليس تسربت إليهم ويبدو أنهم كانوا يبحثون عن عضو مكتب المرشد «الجنرال حقانيان».

أول من سجل كان النائب السابق أحمد رسولي نجاد، عضو مجلس إدور وبعد ذلك تداولت وسائل الإعلام صور وحيد حقانيان، المعروف بلقبي «الجنرال وحيد» و«السيد وحيد».

حقانيان هو أحد القادة العسكريين السابقين الذي ورد ذكره كمساعد «الشؤون الخاصة» لشؤون المرشد الإيراني لسنوات عديدة وكان يظهر وهو يرافق المرشد في معظم زياراته وفي الكثير من المراسم التي يشارك فيها، وقدمته صحيفة «شرق»، يوم السبت، على أنه «أحد مسؤولي بيت المرشد»، وأشارت إليه صحيفة «اعتماد» باسم «الجنرال»، وكثرت لسنوات الشائعات حول دوره ونفوذه في مكتب المرشد، ويوصف بأنه اليد اليمنى لخامنئي.

في 4 نوفمبر 2019، فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على 9 أفراد «مقربين من المرشد خامنئي، وفي مقدمتهم حقانيان. وبحسب بيان وزارة الخزانة، فقد لعب هؤلاء الأشخاص دورا في عمليات «القمع داخل إيران وخارجها».

وذكر البيان حقانيان باعتباره «اليد اليمنى» للمرشد، وجاء في البيان: «حقانيان هو قائد عسكري سابق يعمل مساعدا تنفيذيا للمرشد علي خامنئي. وعادة ما يرافق الأخير في المناسبات الاجتماعية».

وإلى جانب حقانيان، دخل النائب الإصلاحي الذي ينتمي للقومية التركية الآذرية، مسعود بزشكيان، إلى مقر الانتخابات بوزارة الداخلية للتسجيل، وكان قد قال في وقت سابق إنه لن يترشح.

وفي اليومين الماضيين، من بين جميع الأشخاص الذين تقدموا إلى مقر وزارة الانتخابات، تم قبول تسجيل 9 مرشحين فقط.

وأعلن المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية الإيرانية أن باقي المتقدمين لم يستوفوا شروط التسجيل.

وسجل حتى الآن علي لاريجاني ومحمود أحمدي بي غش ومحمد خوش تشهره وعبد الناصر همتي وسعيد جليلي وقدرت علي حشمتيان وعباس مقتدائي ومصطفى كواكبيان ومحمد رضا صباغيان.

يرى محللون للشأن الإيراني أن المنافسة ستنحصر بين الرئيس السابق للبرلمان الذي يمثل التيار المعتدل علي لاريجاني والرئيس السابق للوفد المفاوض النووي الإيراني الذي يمثل التيار المتشدد سعيد جليلي.

إلى ذلك بدأ السجال الانتخابي بين المرشحين، وبعد تصريح لاريجاني في وزارة الداخلية بأنه «من أجل التغلب على العقبات، يجب أن نتجاوز الأساليب التي عفا عليها الزمن»، واستخدامه لهاشتاغ «نحلق فوق»، هاجمه بشدة أنصار الرئيس الإيراني الراحل إبراهيم رئيسي، وهم من أنصار سعيد جليلي، حيث فسر هؤلاء الهاشتاغ على أنه «سخرية» من سقوط مروحية الرئيس والوفد المرافق له، ما اضطر لاريجاني أن يكتب: «من أجل نمو البلد وتطوره، يجب أن نحلق فوق النقاشات الهدامة والسلبية، ونغير أجواء الانتخابات بشكل نهائي لتصب في إعطاء صورة لمشاكل الناس وتقديم الحلول الحقيقية لها»، واصفا رئيسي ورفاقه بـ «شهداء الخدمة»، على حد وصفه.

لكن هذا الرد لم يحسم الأمر، كتب جليلي ساخرا من لاريجاني: «لا يمكن لأحد أن يقول إنني أبحث عن مصالح الشعب، لكن رغم كونه مسؤولا عن البرلمان لعدة سنوات، لم يقدم ملفه في مجال مكافحة الفساد، لقد لجا الرئيس السابق للمجلس الشورى (البرلمان) إلى (تشات جي بي تي)»، في إشارة إلى خارطة من برنامج الذكاء الاصطناعي « تشات جي بي تي» نشرها لاريجاني تظهر توجهه إلى مقر التسجيل ثم إلى مقر رئاسة الجمهورية.

وكتب لاريجاني على منصة إكس ردا على جليلي: «لقد طرحت سؤالك على Cha–GPT، وقد أعطى إجابات كاملة نسبيا، وبالطبع كانت هناك بعض الأجوبة مفقودة، آمل أن يكون مفيدا لكم».

وحيد حقانيان بجوار خامنئي

إعلان عن بيع العقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٤/٦/٢٤ - الساعة - ١٠ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٣٠٥ / ٢٠٢٢ بيوع/١ .

المرفوعة من : فاطمة فهد عبد الحسين محمد حسن.

ضـــد : ٢- نواف فهد عبدالحسين محمد حسن.
٣- محمد فهد عبد الحسين محمد حسن
٤- عبد الله فهد عبد الحسين محمد حسن
٥- لطيفه فهد عبدالحسين محمد حسن.
٦- حنان فهد عبد الحسين محمد حسن.

أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

عقار الوثيقة رقم ١٩٩٢/٤٦٩١ الكائن بمنطقة الأحمدي قسيمة رقم ٧٩٤ قطعة رقم ١ المخطط م/٣٢-٩٧ ومساحته الإجمالية ٢٥١م٢ وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره / ٢٥٠٠٠٠ د.ك (مائتان وخمسون ألف دينار كويتي) .

ووفقا لما ورد بشهادة الأوصاف :
- العقار سكن خاص مكون من دور ارضي + أول + سطح _ ويوجد ملاحقات
- بناء دون ترخيص بالدور الأرضي بمساحة ٢٧م٢ وبناء غيربي بمساحة ١٥م٢
- بناء بدون ترخيص بالدور الأول بمساحة ٣٢م٢.
- يوجد غيربي بالسطح بمساحة ٦٠م٢.

ووفقا لما ورد بتقرير الخبير :
العين موضوع النزاع والثالثة في منطقة الأحمدي قطعة ١ الشارع الجنوبي جادة ٤ قسيمة ٧٩٤ . العين موضوع النزاع عبارة عن منزل سكني يطل على شارعين (بطن وظهر) وله جدران ومكسوة واجهاته بحجر ساده بيج وبمساحة ٢٥١ متر مربع وحسب الوارد بالوثيقة رقم ١٩٩٢/٤٦٩١. تعذر معاينة العقار موضوع النزاع من الداخل رغم قيام الخبرة بطرق الباب ولم يفتح أحد. تبين من خلال المعاينة الخارجية لعين النزاع أنها تتكون من دور أرضي وأول وتوجد وحدات تكييف منفصلة وتعتبر حالة عين النزاع بناء قديم.

ثانياً - شروط المزاد :
أولاً : يبدأ المزاد بالثمن الاساسي لرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك تصالح إدار التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً : يجب على من يحدد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً : فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على نفسه في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على نفسه على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يحق في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها (١٠٠ د.ك) وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويعتبر المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.
ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:
١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة (٦٦١) من قانون المرافعات .
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة (٦٦٢) من قانون المرافعات .
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة (٣٧٦) من قانون المرافعات أنه : "إذا كان من نزعت ملكيته مستأجراً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل".

ملحوظة هامة:
يحظر على جميع الشركات والمؤسسات العربية المشاركة في المزاد على القسام أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة (٢٣٠) من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨.

المستشار
رئيس المحكمة